

مَعهَدُ المَخطوطات بِجامعَةِ الدَّولِ العَرَبِيَّةِ

الحكم والأخلاق الأعظم

في اللغة

تأليف

على بن إسماعيل بن سيده

المتوفى سنة ٤٥٨ هـ

تحقيق

دكتور حسين نصار

المدرس بكلية الآداب بجامعة القاهرة

مصطفى السقا

الأستاذ بجامعة الملك سعود بالرياض

الجزء الأول

الطبعة الأولى

١٣٧٧ هـ = ١٩٥٨ م

تصدير

للأستاذ الدكتور طه حسين

هذا كتاب يُعتبر أصلاً خطيراً من أصول المعجمات العربية ، فصاحبه قد جمع كل ماسبق إليه الذين وضعوا المعجمات ، ودرسه وحقّق منه ما يحتاج إلى تحقيق ، وصحّح منه ما لم يكن بدّ من تصحيحه . وأهدى إلى العالم العربيّ كتابه هذا الضخم مرجعاً أساسياً بألفاظ اللغة العربية ؛ ودقته في البحث ، وحُسن تجليته للمشكلات ، يعرفه كلّ من رجع إلى المخصّص الذي نُشر في مصر ، والذي لا يقلّ خطورة عن هذا الكتاب . ولكنه على دقّته ، يغسّر البحث فيه على غير المتخصّصين ، لأن مؤلفه قد ربّبه على الطريقة القديمة التي اصطنعها القدماء من أصحاب المعجمات .

ولكنّا سنيسّر لهؤلاء البحث في هذا الكتاب عما يحتاجون إلى البحث عنه بما سيوضع من الفهارس لموادّه المختلفة ، بحيث يصبح الرجوع إليه سيرا بالقياس إلى المتخصّصين وغير المتخصّصين . والذين ينظرون في المعجمات التي ألّفَت بعد هذا الكتاب يستطيعون أن يلاحظوا أن أصحاب هذه المعجمات يرجعون دائماً إلى كتاب المحكم وكتاب المخصّص ، وربما أخذوا منهما دون الإشارة إليهما . وربما ذكروا اسم المؤلف ولم يذكروا اسم الكتاب الذي رجعوا إليه من هذين المعجمين .

وقد رأت اللجنة الثقافية للجامعة العربية أن نشر هذا الكتاب خدمة جليّة للغة العربية ، فهو إحياء لكتاب خطير يجب أن يحيا ، وهو إحياء لعالم جليل من أئمّة اللغة في الأندلس ، ومن حقه أن يظهر فضله ، وينتفع الناس بعلمه في هذه العصور الحديثة ، كما انتفع به القدماء قبل أن تُعرّف المطبعة ويسهّل النشر ، ويُتاح للناس إحياء ماضى من مجد أجيالهم القديمة :

وقد وكلت الجامعة العربية تحقيق هذا الكتاب إلى صفوة من العلماء ، فهم ينهضون بمهمّتهم أكفأ لها جديرين بها ، ويحتملون تبعات هذا التحقيق كما يحمل العالم الكريم أمانة العلم في جدّ وعزم ، وفي غير قصور أو تقصير .

وليس بدّ من أن أشكر للجامعة العربية حرصها الشديد على إحياء التراث العربي في العلوم والآداب والفنون ،
تبذل في ذلك ما تملك من الجهد ، وما يتاح لها من المال .

وليس بدّ كذلك من أن أعترف بفضل السيد الوجيه السعودي همه اشربتي ، فيإله ينشر هذا الكتاب ،
كما ينشر غيره من الكتب في التاريخ الإسلامى العربى :

وقد بارك الله للجامعة العربية في منحة هذا السيد الوجيه الكريم ، فجعلت تنفق منها على إحياء هذه الطائفة
القيمة من الكتب العربية القيمة .

ولإنى لأرجو أن يعرف المتفعون بهذه الكتب الفضل كل الفضل لهذا السيد الكريم الذى أتاح نشرها ، وأن
يتولى الله جزاءه أحسن الجزاء ، بما يسدى إلى التراث العربى من معروف ، وما يُيسّر من إحياء نفائسه التى
لم تكن لترى النور إلا بفضل معونته وتأييده :

له محين

مقدمة

ابن سيده اللغوي الأندلسي

وكتبه ومناهجه

اشتهر مؤلف «المحكّم» بين معاصريه ومن بعدهم من لغويين وأدباء ومؤرخين بكنيته : «ابن سيده» ، ولكن هذه الشهرة أنست الناس اسم أبيه ، فوقع بينهم الخلاف حين أرادوا تدوينه . قال ياقوت^(١) : «قال الحسيني : علي بن أحمد ، وفي كتاب ابن بشكّو^(٢) : علي بن إسماعيل ، وفي كتاب القاضي صاعد الجبّاني : علي بن محمد ، في نسخة ، وفي نسخة : علي بن إسماعيل . فاعتدنا على ما ذكره الحسيني ، لأن كتابه أشهر » . ولا زال الباحثون إلى اليوم مجمعين على اسمه وكنيته : علي بن سيده ، ومختلفين في اسم أبيه ، بين إسماعيل ، وأحمد ، ومحمد ، وإن مال كثيرون إلى أنه إسماعيل .

وُلِدَ «ابن سيده» حوالي عام ٣٩٨ هـ في مدينة «مرسية» ، من أعمال تدمير ، المتصلة بإقليم جبّان ، شرق قرطبة . وكان ضريرا كأبيه ، وإن لم يصرّح أحد من مترجميه : أولده أعمى ، أم فقد البصر بعد مولده ؟

وتلقّى العلم على أبيه الذي كان قبيّما بعلم اللغة ، وعلى أبي العلاء صاعد بن الحسن بن عيسى الربّعي البغدادي اللغوي ، الوافد على الأندلس ، وأبي عمر أحمد بن محمد الطلّسكي الحافظ المقرئ ، وغيرهم ، وإلى جانب دراسته اللغة والنحو والأدب ، عُني بالمنطق عناية طويلة ، وارتضى فيه مذهب مئتي بن يونس . وقد بلغ في هذه العلوم التي حصّلها مرتبة رفيعة ، حتى قال عنه مترجموه : «لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلّق بها ، وكان متوقّفا على علوم الحكمة ، ذا حظّ وتصرف في الشعر » .

وقال هو عن نفسه^(٣) : «إني أجدر علم اللغة أقلّ بضائعي ، وأيسر صنائعي ، إذا أضفته إلى ما أنا به من علم حقيق النحو ، وحوشيّ العروض ، ونحنيّ القافية ، وتصوير الأشكال المنطقية ، والنظر في سائر العلوم الجدلية » .

ويتبيّن من المحكّم ، أن مؤلّفه كان على جانب كبير من العلم بالقراءات ، ولعله أخذ علمه بها من إقامته بمدينة «دانية» ، التي اشتهرت بأن «أهلها أقرأ أهل الأندلس» ، لأن أميرها مجاهدا العامري ، كان يستجلب القراء ، ويتفضّل عليهم ، ويُنْفِق عليهم الأموال^(٤) .

واشتهر ابن سيده بالحفظ ، في اللغة والنحو خاصّة . قال أبو عمر الطلّسكي : «دخلت مرسية ،

(٢) المحكّم ١٦ .

(١) معجم الأدباء ٥ : ٨٤ .

(٣) ياقوت : معجم البلدان : دانية .

فتشبت بى أهلها ، ليسمعوا عني «الغريب المصنف» لأبي عبيد ، فقلت لهم : انظروا من يقرأ لكم ، وأمسك أنا كتابي . فأتوني برجل أعمى ، يُعرف بابن سيده . فقرأه على من أوله إلى آخره ، من حفظه ، فعجبت منه .
واتصل المؤلف بالأمير أبي الجيش مجاهد بن عبد الله العامري ، من موالى عبد الرحمن الناصر بن المنصور محمد بن أبي عامر الماعري ، وأصله مملوك رومي ، ولكنه تحلى بالعلم والشجاعة والإقدام . فلما جاءت أيام الفتنة ، وتغلّبت العساكر على النواحي ، سار هو فيمن تبعه إلى الجزائر التي في شرق الأندلس ، فاستولى على دانية وميُورقة ومنُورقة وباسة عام ٤٠٦ أو ٤٠٧ هـ . ثم قصد سرّدانية ، وتغلّب على أكثرها ، وافتتح معاقلها ، وأقام بها . ثم اختلفت عليه أهواء الجند ، وتداعى عليه ملوك إيطاليا وألمانيا ، وأرسلوا إليه الجيوش بعد الجيوش للقضاء عليه . وعندما وصلته أنباء هذه الجيوش ، أراد الرحيل عن سرّدانية ، ولكن الجيوش عاجلته وأوقعت به هزيمة منكرة ، وقتلت كثيرا من أصحابه وجنوده ، واستولت على أكثر أسطوله ، وأسرت نساءه وأولاده وبناته ، ونجا هو بشتى النّفس ، ولم يستطع أن يخلص أولاده إلا بعد زمن طويل . واستمرّ يحكم دانية إلى أن توفي سنة ست وثلاثين وأربع مئة .

وكان مجاهد من أهل العفاف والعلم والشجاعة ، تحقّق بعلم العربية ، وتصرف في علوم القرآن : قراءته ، ومعانيه ، وغريبه ، عُني بطلب ذلك من صباه إلى اكتماله . وجمع من الكتب ما لم يجمعه أحد من نظرائه ، وأنت إليه العلماء من كل صُقع . فاجتمع بفنائه جملة من مشيختهم ومشهور طبقاتهم ، كأبي عمرو المقرئ ، وابن عبد البر ، وابن معسر اللغوي . فشاع العلم في حضرته ، حتى فشا في جواريه وغلماؤه ، فكان له من المصنّفين عِدّة يقومون على قراءة القرآن ، ويشاركون في فنون من العلم ، يُحملونه بها ، ويشرفون دولته . وقد بذل لأبي غالب تمام بن غالب ألف دينار ، ليزيد اسمه في دياجة معجمه «الموعيب» . فأبى . وألّف مجاهد نفسه كتابا في العروض ، يدلّ على قوّته فيه .

وألّف ابن سيده لهذا الأمير كتابي الحكم والمخصّص . وبقى على صلته بابنه الأمير «إقبال الدولة» ، غير أن نبوة عرضت بينهما . فخاف ابن سيده ، وهرب إلى بعض الأعمال المجاورة ، وبقى بها مدة ، ثم استعطفه بقصيدة طويلة ، قال فيها :

| | |
|-------------------------------|---------------------------------|
| ألا هل إلى تقبيل راحتك اليمنى | سبيلٌ فإنّ الأمن في ذاك واليمنا |
| ضحيت فهل في برد ظلك نومة | لدى كبد حرّى وذى مقلة وسنى |
| وتضو هموم طلّحت خطوبها | فلا غاربا أبقيّن منه ولا متنا |
| غريب نأى أهله عنه وشقه | هواهم فأمسى لا يقرّ ولا يهنّا |
| فيا ملك الأملاك إني مُحلّا | عن الورد لاعنه أذاد ولا أدنى |
| تحيفني دهرى فأقبلت شاكيا | إليك أأأدون لعبدك أم يئنى |
| وإن تأكّد في دى لك نيّة | بسفك فإني لا أحبّ له حقنا |
| دم كوّنته مكرماتك ، والذي | يكون لا عتب عليه إذا أفنى |

إذا ما غدا من حرّ سيفك بارداً فقد ما غدا من برد برك لي سخناً
إذا قتلته أرضتكَ ميتاً فهاها حيبٌ إلينا ما رضىت به عنا
فرضي عنه :

وفي يوم جمعة كان صحيحاً سويّاً إلى وقت صلاة المغرب . ثم دخل المتوضّأ ، فأخرج منه وقد سقط لسانه ، وانقطع كلامه ، وبقي على تلك الحال يومين . وفي عشية يوم الأحد لأربع بقين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وخسين وأربع مئة ، توفّي عليّ بن سيّدة بدانية ، بالغا من العمر ستين سنة أو نحوها . وقيل توفّي سنة ثمان وأربعين وأربع مئة ، والأوّل أصحّ وأشهر .

• • •

ألّف ابن سيّدة عدّة كتب ، وصل بعضها إلينا ، وفقد بعضها الآخر ، ولم يبق منه غير عنوانه وحده ، أو مضافاً إليه إشارات مجملة إلى حجمه وموضوعاته ، وبعضها لا يعرف عنوانه . فقد نسب بعض أصحاب الطبقات إلى ابن سيّدة « تأليفاً كبيراً مبسوطاً في المنطق » ، ولم يذكر عنوانه ، ولم نعرّ عليه بعد .

وذكر بغض من ترجم له ، أنه ألّف الكتب التالية ، وكلها لم يصل إلينا :
كتاب الأتيق في شرح الحماسة ، في ست مجلدات ، أو عشرة أسفار ، على خلاف بين المراجع ؛
كتاب شاذّ اللغة ، في خمس مجلدات ،
كتاب شرح كتاب الأخفش .

كتاب شرح العالم والمتعلّم ، على المسألة والجواب ؛
وذكر ابن سيّدة نفسه في مقدمة المحكم ثلاثة كتب من تأليفه ، وربما كانت أربعة : وهي :
كتاب « الوافي » ، في علم القوافي « ١ » ، وسمّاه في موضع آخر : « الوافي » ، في أحكام علم القوافي « ٢ » .
ونتين من حديثه عنه أنه ملخص ، عالج فيه الضرائر الشعرية ، ونقد باب عيوب الشعر وطوائف قوافيه ،
من كتاب الغريب المصنف ، لأبي عبيد القاسم بن سلام « ٣ » .

وكتاب نقد فيه الأمور الصرفية من كتاب إصلاح المنطق لابن السكّيت ، وغير الصرفية . قال « ٤ » : « وأيّ شيء أذهب لزيّن ، وأجلب لعنّير عين ، من معادلته في كتابه الموسوم بالإصلاح ، الرّيم الذي هو القبر ، والفضل ، بالرّيم الذي هو الظّبي ؟ ظنّ التخفيف فيه وضعاً ؛ ومن اعتقاده في هذا الباب أن الغنّين ، وهو جمع شجرة غنّاء ، وأن الشّيم جمع أشيم وشيّماء ، وزنه « فِعْلٌ » ، وذهب عليه أنه « فُعِلَ » : غَوْن ،

(١) المحكم ١٠ .

(٢) المحكم ٤ .

(١) المحكم ٤ .

(٢) المحكم ٤ .

وشوم ، ثم كُسرت الفاء لتسلم الياء ، كما فُعل ذلك في بيض . وهذا باب من التصريف مورودٌ منتهلٌ ، ومعلوم غير تجهل ، إلى غير ذلك من الخطأ الذي لا أحصى عدده ، ولا أحصر مدّده . وقد أفردت في ذلك كتابا . وربما كان ذلك الكتاب هو الذي عرفه المترجمون لابن سيدة باسم « العويص » ، في شرح لإصلاح المنطق ، ويكون الكتاب بذلك شرحا ونقدا .

وكتاب في التذكير والتأنيث . قال ١ : « وأما ما أتركه من الإشعار بالتذكير والتأنيث ، فلأنما ذلك لأنني قد أفردت له كتابا لم يوضع في معناه ما يُوازيه ، فضلا عما يساويه . وكذلك الممدود والمقصور » .

وتُشعرنا العبارة الأخيرة في الفقرة السابقة ، أنه ربما ألّف كتابا في المقصور والممدود أيضا .

ونسب له ياقوت ، والصفديّ وقتا له ، « كتاب العالم في اللغة ، على الأجناس ، في غاية الإيعاب ، نحو مئة سيفر ، بدأ بالفلك وختم بالذرة » . ولكن المعروف أن الكتاب الذي يحمل هذا الاسم ، ويتحلّى بهذه الصفات ، من تأليف أحمد بن أبان بن سيّد ٢ . ويُحتمل إلينا أن الأمر التبس على ياقوت .

ووصل إلينا من مؤلفات ابن سيدة كُتب ثلاثة ، هي : شرح مشكل شعر المتنبي ، والمُخصّص ، والمحكم . ومشكل شعر المتنبي : كتاب لم يُطبع بعد . وإنما تحتفظ دار الكتب المصرية بنسخة مخطوطة منه ، محفوظة بالرقم (٢ أدب م) . ويضم الكتاب ١٨٩ ورقة ، تحتوى كل صفحة منها على ١٩ سطرا ، ويتألّف كل سطر من ٩ كلمات ، على وجه التقريب . وقد ألّفه ابن سيدة بعد المُخصّص ، إذ يذكره فيه .

ولم يُعالج المؤلف في هذا الكتاب كل قصيدة بجميع أبياتها ، فيشرح كل بيت منها . وإنما تناول الأبيات التي رأى أنها تحتوى على أمور جديرة بالتعليق عليها ، من الناحية النحوية أو اللغوية أو العروضية أو المجازية أو المنطقية . وسع المؤلف القول في هذه الجوانب ، وكثيرا ما اقتبس فيها عن سيويه وأبي عليّ الفارسي ، واستشهد بالأشعار المختلفة .

ونمثّل لشرحه بقوله :

« قال المتنبي :

ظَلَّتْ بِهَا تَنْطَوِي عَلَى كَيْدٍ نَضِيجَةٍ فَوْقَ خَلْبِهَا يَدُهَا

ظَلَّتْ : أقيمت . والخلب : غشاء الكبد . والبيت مضمن بالأول ، وهو . أبعد ما بان عنك خردّها . فالعامل في « أبعد » « ظلت » ، كأنه قال : ظلت بها أبعد ما كان خردّها . والمعنى : أبعد ما بان خردّها ظلت منظويا على كبد قد أنضجها التوجّع ، وأذابها التفجع . وعليها يدّها ، إنما توضع اليد على الكبد خشية من ضعفها ، تؤيد بذلك . وكذلك يُفعل بالفؤاد ، كقول الآخر :

(١) المحكم ١٤ .

(٢) انظر انقضى : إنباء الرواة ١ : ٣١ . وياقوت : معجم الأدباء ٢ : ٢٠٣ ؛ والسيوطي : البنية ١٢٦ .

وضعت كفى على فؤادى من نار الهوى وانطويت فوق يدى
وأكثر الناس على أن « نضيجه » صفة للكبد فى اللفظ والمعنى ، ولا حظّ للبد فى النضج ، وإنما يريد أن
اليد موضوعة على خلب الكبد فقط ، ويقويه البيت الذى أنشدناه ، وهو :

وضعت كفى على فؤادى من نار الهوى

وقد يجوز أن تكون « نضيجه » صفة للكبد فى اللفظ ، ولليد فى المعنى ، أى على كبد قد نضجت يدها
على خيلها من حرارتها . وهذا أبلغ ، لأنها أنضجت اليد ، وهى موضوعة على الخلب من حر الكبد ، فما
الظن بالكبد ؟ فإذا كان المعنى على هذا ، جاز فى « نضيجه » الجرّ والرفع فالجرّ على الصفة للكبد فى اللفظ ،
والرفع على أن تكون خبر مبتدأ ، وذلك المبتدأ هو اليد ، كأنه قال : يدها نضيجه فوق خيلها وهذا كما
تقول : مررت بامرأة ظريفة أمتها ، فالظرف فى اللفظ للمرأة ، وفى الحقيقة للأمة . وإن شئت قلت :
ظريفة أمتها ، أى أمتها ظريفة . وأما إذا كانت النضيجه صفة للكبد فى اللفظ والمعنى ، فإنه لا يكون فيها
إلا الجرّ . وكون « نضيجه » صفة لليد أبلغ فى المعنى ، لأنها حينئذ نضيجه بما ليس فى ذاتها ، وإذا كانت نعتا
للكبد ، فهى نضيجه بما فى ذاتها . واحترق الشيء بما ليس فى ذاته ، أبلغ من احترقه بما فى ذاته . وإنما يريد أنه إذا
وضع يده على كبده مثلاً ، نضجت اليد بجر الكبد ، كقوله :

هل الوجد إلا أن قلبى لو دنا من الجمر قيد الرمح لاحترق الجمر

وهذا عندى أبلغ من قول المتنبي ؛ لأن اليد إذا كانت على خلب الكبد ، فهى أقرب إلى الحرّ من الفؤاد ،
من الجمر إذا كان بينه وبين الجمر قيد رمح ، مع أنه جعل الجمر النارى مُحترقاً من حرّ فؤاده ، فحرّ الفؤاد
إذن أشدّ من حرّ الجمر .

شاب من الهجر فرق لته فصار مثل الدّمّس أسودها

فى هذا البيت ثمرّة صنعته ، قال : فرق لته ، فخصّ جزءاً من اللّمة ، ثم قال : أسودها ، فعسم
لكن قد يجوز أن يعود الضمير إلى الفرق ، وإن كان الفرق مذكّراً ، لأن المذكر إذا كان جزءاً من ذات
المؤنث ، جاز تأنيثه . أنشد سيويه :

وتشترق بالقول الذى قد أذعته كما شرفت صدر القناة من الدم

وقد يجوز أن يريد بياض اللّمة كلّها ، وخصّص الفرق ، لأنه معظم الرأس ، ثم أعاد الضمير إلى اللّمة .
وإنما وجه استواء الصنعة لو اتزن له ، وحسن فى القافية أن يقول : شاب من الهجر لته ، فصار مثل
الدّمّس أسودها ، أو يقول : أسودها ، بعد قوله : فرق لته . وأسودها هنا : ليست مفاضلة ، إذ لو كان
ذلك لكان أشدّ سواداً ، وقد يجوز أن يكون أراد المفاضلة ، فقد جاء ذلك شاذّاً . فقوله : أسودها ، يريد به :
مُسودها ، كما يُقال : هو أسود القوم ، أى الأسود فيهم

(١) فى التاج : ثمل عمله : لم يتوق فيه ، ولم يطيبه ، لمكان العجلة . اهـ .

أَثَرُ فِيهَا فِي الْحَدِيدِ وَمَا أَثَرٌ فِي وَجْهِهِ مُهَنْدُهَا

أثر في الشيء : غادر فيه أثرا . ولا يكون التأثير إلا في الجوهر ، كقولك : أثر المطر في الحائط ، والخف في الأرض ، وأثر المرض في جسمه ؛ ولا يكون ذلك في العَرَض . وقد اقتصم قوله : «أثر فيها وفي الحديد» ، جوهرها وعرضا . أما الجوهر فالحديد ، فالتأثير فيه سائع ، وأما الماء في قوله : فيها ، فعرض ، لأنها كناية عن الضربة التي في قوله : . يا ليت بي ضربة أُنسج لها . . وإنما لم يصح التأثير في العرض ، لأن التأثير إبقاء الأثر ، والأثر عين ، والعين لا يكون إلا في عين مثله ، أعني بالعين الجوهر ، إذ لا يحمل الجوهر إلا جوهر ؛ وأما العرض فليس بعين ، فيكون حاملا لعين آخر . فإذاً قوله : أثر فيها ، استعارة ومجاز غريب ، كأنه توهم الضربة عينا ، بل هو عندى أبلغ ، لأنه إذا أمكنه التأثير في العرض كان له في الجوهر أمكن ، لكنه مع ذلك قول شعري ، أعني أنه ليس بحقيقة . قوله : . وما أثر في وجهه مهندها . المهند : السيف ، وهو عندى من قولهم : هتدته النساء ، أى تيسخته ، والمتسّم نخيل ، وكذلك السيف . ولم ينف تأثير المهند في وجهه نفيا كليا ، وكيف ذلك ، وقد أثبت الضربة ، وهى التأثير ؟ وإنما أراد أن المهند لم يؤثر في وجهه أثرا قبيحا ، لأن وقوع الضربة على الوجه يزيّن ولا يثسين ، لدالتها على الشجاعة والإقدام ، كما أن التأثير في الظهر دليل الجبن والفرار ، كقوله :

فلسنا على الأعقاب تدمنى كلومنا ولكن على أعقابنا نقطر الدما

ويروى : يقطر الدما ، جعل الدما اسما مقصورا كفتى ، أنشدنا الفارسي :

كهة فقدت برغزها أعقبها الغيبس منه ندما

غفلت ثم أتت تطلبه فإذا هي بعظام ودما

فهذا شيء عرض ، ثم نعاود العرض . فكان المهند لما وقع على وجهه ، فكان ذلك إشعارا بالإقدام ، لم يؤثر فيه البتة ، فلذلك نبى التأثير في اللفظ نفيا عاما . ونحوه ما حكاه سيويه من قولهم : تكلمت ولم تتكلم ، أى أنك لما لم تُجيد ولا أصبت ، كنت بمنزلة من لم يتكلم ، وإن كنت قد تكلمت .

• • •

المختص : أما المختص لابن سيده ، فقد طبع بالمطبعة الأميرية ، في بولاق ، في سبعة عشر سفرا متوسطا ، شغل طبعها المدة بين سنتي ١٣١٦ و ١٣٢١ هـ ، وأشرف على طبعه الأستاذ الإمام محمد عبده ، والأستاذ محمد محمود بن التلاميذ الشنقيطي ، مع بعض الشيوخ الآخرين وأضاف الشيخ الشنقيطي بالطرة بعض الشروح والتعليقات المقتبسة غالبا من القاموس واللسان .

وقد ذكر ابن سيده المختص في مقدمة المحكم ، والمحكم في مقدمة المختص ، بصورة جعلت من العسير على القارئ القطع بالسابق منهما في التأليف . فقد قال في المحكم^٢ عن الموفق الذى أهلى إليه كتابيه : « ثم إنه

عاقه عن التصنيف فيها، مانِيط به من علائق السياسة، وأعباء الرياسة... فالتمس من يؤهل لذلك من لُباب عبيده، وصِيَّاب عديده، فوجد منهم فضلاء خياراً، ونُبلاء أحراراً، لكن رآني أطولهم يدًا، وأبعدهم في مِضمار العِناق مَدَى، فأمرني بالتجرد لهذه الإرادة، وكساني بذلك ثوب التَّوْبِه والإشادة، وأراني كيف أملك عِنان الحقيقة، ومن أيِّ الماتى أسلك مِتان الطريقة، فأطعت وما أضعت، وأجدت كلَّ ما أردت، فأعلقت وأفلقت وألَّفت كتابي المُلخَّص، الذي سَمَّيته المُلخَّص، وهو على التَّوْبِيب، في نهاية التهذيب... ثم أمرني بالتأليف على حروف المعجم، فصنَّفت كتابي الموسوم بالمحكم... .

فدلَّ على أنه ألَّف المُلخَّص قبل المحكم.

وقال في المُلخَّص ١: «ومُبَيَّنٌ قبل ذلك لِمَ وضعته على غير التَّجَنُّيس، بأنى لما وضعت كتابي الموسوم بالمحكم مُجَنِّسًا، لأدلَّ الباحث على مَظَنَّة الكلمة المطلوبة، أردت أن أعدِّل به كتاباً أضعه مَبُوبًا، حين رأيت ذلك أجدى على الفصيح المِدرَّة، والبلغ المَقوَّة، والخطيب المِصْقَع، والشاعر المجيد المُدْقِع».

فدلَّ على أنه ألَّف المحكم قبل المُلخَّص.

«فأىَّ الكتابين سَبَقَ إذن، المُلخَّص أم المحكم؟ إن هناك تناقضا بين ما أتى بمقدِّمى الكتابين». ذلك هو السؤال الذى وضعه الأستاذ محمد الطَّالِبى نُصِبَ عِنيهِ، ورأى أن الجواب عنه ٢: «أنا نعتقد أن ابن سيده قد شرع في المُلخَّصَيْن في آن واحد. والذي يحملنا على هذا الاعتقاد، هو أن المادة واحدة، وأن ما أعده الكاتب من جُذُذات ومراجع، فإنه كان يستثمره في كلا الكتابين على السَّوَاء. فإن مصادر الكتابين لا تكاد تختلف... على أنه، إن شرع الكاتب في الكتابين في وقت واحد، واستغلَّ مراجع واحدة، بطُرُق مختلفة، فلا شك أنه قد انتهى من المُلخَّص وأتمَّه، قبل الانتهاء من معجمه الموسَّع. ومما يجعلنا نرى هذا الرأى لهجة مقدمة «المحكم» نفسها. فبقدر ما يبدو لنا ابن سيده من خلال مقدمة «المُلخَّص» سعيداً، راضياً عن حاله، يبدو لنا شقياً من خلال مقدمة «المحكم»، متضجِّراً شاكياً».

وكان الذى دعاه إلى تأليف هذا الكتاب، ما رآه في كتب الأقدمين، ووصفه في قوله ٣: «وتأمَّلْتُ ما ألَّفَه القدماء في هذه اللسان المُعَرَّبَةِ الفصيحة، وصنَّفوه لتقييد هذه اللُّغة المتشعبة الفسيحة، فوجدتهم قد أورثونا بذلك فيها علوماً نفيسة بجمَّة، واقتفروا لنا منها قُلُوباً خفيفة غير ذَمَّة، إلا أنى وجدت ذلك تَشْتِراً غير ملتَم، ونثرًا ليس بمُنْتَظَم، إذ كان لا كتاب نعلمه إلا وفيه من الفائدة ما ليس في صاحبه، ثم إنى لم أر لهم فيها كتاباً مُشْتَمِلاً على جُلِّها، فضلاً عن كلها، مع أنى رأيت جميع من مَدَّ إلى تأليفها يداً، وأعمل في توطنها وتصنيفها منهم ذهنًا وخلِّداً، وقد حُرِّموا الارتياض بصناعة الإعراب... فلما نجدهم لا يبيِّنون

(١) ص ١٠.

(٢) كتاب المُلخَّص لابن سيده، دراسة - دليل، عام ١٩٥٦، ص ١٦ - ١٧.

(٣) المُلخَّص ٧ - ٨.

ما انقلب فيه الألف عن الياء، مما انقلب الواو فيه عن الياء... ونحوه مما ستره في موضعه مفصلاً محلاً، محتجاً عليه... فاشترأبت نفسى عند ذلك إلى أن أجمع كتاباً مشتملاً على جميع ماسقط إلى من اللغة إلا ما لا بال به، وأن أضع على كل كلمة قابلة للنظر تعليلها، وأحكم في ذلك تفريعها وتأصيلها، وإن لم تكن الكلمة قابلة لذلك وضعتها على ما وضعوه، وتركتها على ما ودعوه.

ووصف المؤلف منهجه في كتابه، في تضاعيف ذكره لمميزاته، قال^١: « فأما فضائل هذا الكتاب من قبيل كيفية وضعه، فنها تقديم الأعم فالأعم على الأخص فالأخص، والإتيان بالكليات قبل الجزئيات، والابتداء بالجواهر، والتقفية بالأعراض، على ما يستحقه من التقديم والتأخير، وتقديم كسم على كيف، وشدة المحافظة على التقييد والتحليل. مثال ذلك ما وصفته في صدر هذا الكتاب، حين شرعت في القول على خسلتي الإنسان، فبدأتُ بنقله وتكرره شيئاً فشيئاً، ثم أردفت بكلية جوهره، ثم بطوائفه، وهى الجواهر التى تأتلف منها كليته، ثم ما يلحقه من العظم والصغر، ثم الكيفيات كالألوان، إلى ما يتبعها من الأعراض، والحاصل الحميدة والذميمة... ومن طريف ما أودعته إياه بغاية الاستقصاء، ونهاية الاستقراء، وإجادة التعبير، والتأنيق في محاسن التعبير، الممدود والمقصور، والتأنيث والتذكير، وما يجيىء من الأسماء والأفعال على بناءين وثلاثة فصاعداً، وما يُبدل من حروف الجر بعضها مكان بعض... ومن ذلك إضافة الجامد إلى الجامد، والمتصرف إلى المتصرف، والمشتق إلى المشتق، والمرتجل إلى المرتجل، والمستعمل إلى المستعمل، والغريب إلى الغريب، والنادر إلى النادر... وكتابنا هذا مغرّف جميع هذه الفنون، كل فن منها فيه مستوعب تام، محتوي لما انتهى إلينا من الألفاظ الموقولة عليه عام... وبجميع هذا الذى ذكرت إلاك انفصل هذا الكتاب من جميع كتب اللغة، وذلك أنك لا تجد من كتبهم القديمة ولا الحديثة، كتاباً ركب به أحد هذه الأساليب، من الترتيب والتهديب، في التحليل والتركيب.

والمختص من المعاجم الموضوعية، أى التى تجمع فيها الألفاظ التى تنتمى إلى موضوع ما، وتوضع معاً، ثم تجمع ألفاظ موضوع آخر، وتوضع معاً، وهلم جراً. وهذا النوع من المعاجم يفيد من يريد أن يكتب فى أحد الموضوعات، وليست لديه الثروة اللغوية التى تُيسّر له التعبير المطلق عن أفكاره التى استلهمها من هذا الموضوع. وليس هذا النوع من الترتيب ببدع، أو من ابتكار ابن سيدة، بل هو أقدم نوع من المعاجم ظهر عند العرب. ظهر أولاً فى رسائل مفردة، كل منها يُعالج ألفاظ موضوع واحد، مثل كتب الإنسان، وكتب الخيل، وكتب الإبل، وكتب الحشرات، وكتب النباتات، وغيرها. وظهر أيضاً فى كتب عامة كبيرة، تجمع الموضوعات السابقة وغيرها بين دفتيها، فتفرد باباً لكل موضوع منها. وإذا استبعدنا كتب غريب القرآن والحديث، واللغات، كان أول كتاب تذكره المراجع من هذا اللون: كتاب الحمز لأبى بحر عبد الله بن زيد، المعروف بعبد الله بن أبى إسحاق الحضرمي، المتوفى ١١٧ هـ، وكتاب الحشرات الذى ألفه

أبو خيرة الأعرابي الذي يروى عنه أبو عمرو بن العلاء . أما الكتب العامة ، وتسمى بكتب الصفات أو الغريب المصنف ، فأول من ينسب له كتاب منها أبو خيرة الأعرابي أيضا . ثم ألّف القاسم بن معن الكوفي المعاصر للخليل كتابا آخر . ولا نعرف شيئا عن الكتابين . ولكنّا نعرف الموضوعات التي كان يحتويها الكتاب الثالث ، الذي وضعه النضر بن مُثَمِّل المتوفى ٢٠٣ هـ ، فقد قيل عنه ١ : « هو كتاب كبير يحتوي على عدة كتب [في خمسة أجزاء] : الجزء الأول يحتوي على خَلْق الإنسان والجود والكرم وصفات النساء . والجزء الثاني يحتوي على الأخيصة والبيوت وصفة الجبال والشعاب والأمتعة . والجزء الثالث للإبل فقط . والجزء الرابع يحتوي على الغنم ، والطير ، والشمس ، والقمر ، واللّيل ، والنهار ، والألبان ، والكمهات ، والآبار ، والحياض ، والأرشية ، والدلاء ، وصفة الحدر . والجزء الخامس يحتوي على الزرع ، والكرم ، والعنب ، وأسماء البقول ، والأشجار ، والرياح ، والسحاب ، والأمطار » .

واستمرّ التأليف في هذا اللون من المعاجم إلى أن جاء أبو عبيد القاسم بن سلام المتوفى ٢٢٤ هـ ، ووضع كتابه المشهور « الغريب المصنف » . وقد وصل إلينا هذا الكتاب ، وتضمّن نسخته المحفوظة في المجمع اللغوي المصري ، سبعين وست مئة صفحة ، تشتمل على أكثر من ثلاثين كتابا ، في موضوعات مختلفة ، مثل خَلْق الإنسان والنساء ، واللّباس ، والطعام ، والشراب ، والدور ، والأرضين ، والرحل ، والخيول ، والسلاح ... الخ . وقد اتخذ المؤلف من كتاب النضر المادة الأولى ، ثم أتى بأبواب كثيرة لم تكن عند النضر ، كما ملأ الأبواب المشتركة بينهما بالفاظ كثيرة ، غمّل عنها سابقه . فقد اعتمد أبو عبيد على الكتب التي ألّفها السّابِقون عليه في الموضوعات المفردة ، وخاصة كتب الأصمعي ، وأبي زيد ، وأبي عبيدة ، والكسائي ، وغيرهم ، وأدخلها برُمَتها في كتبه وأبوابه ، والتزم أن ينسب كل قول إلى صاحبه ، وأن ينبّه على المواضع التي اتّفق فيها اللّغويون ، التزامه التّنبية على مواضع الخلاف .

واتصل التأليف ، حتّى ألّف ابن سيّده كتابه المخصّص ، وفعل فيه ما فعله أبو عبيد في كتابه ، على وجه التقريب . اتخذ من غريب أبي عبيد أساسه الأول ، في تقسيم الكتب والأبواب والفصول . ثم أدخل بعض الأبواب التي لم يتعرّض لها سابقه ، وحشا الأبواب المشتركة بما أغفله أبو عبيد . وأخذ هذه المواد من الكتب التي ألّفت بعد أبي عبيد . والحق أن ابن سيّده كان ينقّب في كل موضوع من موضوعاته عن أحسن كتاب أو كتب ألّفت في هذا الموضوع ، وأغزرها مادة ، ثم يجعلها عماده ، ويكملها بما يعثر عليه في المراجع الأخرى . ولذلك يعتبر مخصّص ابن سيّده ، أغزر هذا اللون من المعاجم مادة ، وأغناها بالمفردات اللغوية . ولما كان المؤلف يغلب عليه الميل إلى النحو ، كان كثير من الأمور التي زادها في أبوابه من النحويات والصرفيات ، ولذلك ظهر على الكتاب صبغة نحوية صرفية ، أكثر مما تظاهر في أيّ كتاب آخر ، حتّى إننا نجد عنده أبوابا نحوية صرفية خالصة ، لا نجد لها عند غيره . كذلك أثر المنطق الذي كان يلهج به في نظريته إلى كتبه التي أدخلها

في المخصص ، وفي علاجه لموادة ، بعض التأثير . فنظر إلى كل كتاب منها نظرته إلى الكتاب الكامل المستقل ، فصدره بتعريف الألفاظ العامة الشاملة ، التي يتوقف عليها الموضوع ، ثم حاول أن يبدأ بالموضوعات العامة فالخاصة . كل هذا يجعل من المخصص أهم كتاب من المعاجم الموضوعية . ونعثل لمنهج المؤلف في المخصص بالفقرة التالية : ١

أسنان الأولاد

وتسميتها من مبدأ الصغر ، إلى منتهى الكبر

(ثابت) : مادام الولد في بطن أمه فهو جنين ، وقد جنَّ في الرحم يَجِنُّ جَنًّا ، وجنَّت المرأة وأجنت ، وإنما سمي جنينا لأنه اجسنت ، أى اكسنت في بطن أمه ، ولذلك سمي القلب جنانا . (الأصمعي) : جمع الجنين أجنة ، وأجسنت ، وقد يكون الجنين في غير الناس . (صاحب العين) : فإذا ولدته فهو وليد ، ساعة تلده ، والأنثى وليدة ، والجمع ولدان وولائد . (ثابت) : ثم يكون صبيا مادام رضيعا . (ابن دريد) صبي وصبيان وصبيان ، وهذه أضعفها . (ابن السكيت) : صبيته وصبوة . قال سيدييه : ومما حُقِر على غير بناء مكسبه ، قولهم في صبية : أضيفية ، كأنهم حَقَرُوا أضيفية ، وذلك أن أفعلة يُجمع به فَعِيل ، فلما حَقَرُوا جاءوا به على بناء قد يكون لفعل ، فإذا تسميت به امرأة أو رجلا حَقَرْتَهُ على القياس ، ومن العرب من يحمى به على القياس فيقول : صبيته ، وأنشد :

صَبِيَّةٌ عَلَى الدخان رُمُكا
ما إنَّ عَدا أَصغَرُهم أنْ زَكَا

(أبو عبيد) : أصبت المرأة ، وهى مُصَبٌّ : إذا كان لها صبي . (صاحب العين) : الصبوة : جهلة الفتوة ، وقد صبا صبوا وصبوا وصبا وصباء . (الأصمعي) : كان ذلك في صباه : يعنى صباه ، ثم ترك ذلك كأنه شك فيه . (النضر) : السليل : الولد حين يُولَدُ خاصة ، وقيل : هو سليل إلى أن يُفْطَمَ ، وقالوا : سليلٌ صِدْقٌ ، و سليلٌ سُوءٌ ، كما قالوا في النَجَل ، والأنثى بالهاء . (ثعلب) : ويقال له أيضا سُلالة ، وأصله من سُلالة الشيء ، وهو ما سألته منه . (صاحب العين) : الصديغ : الصبي لسبعة أيام ، سُمي بذلك لأنه لا يشتدُّ صُدْغاه إلا هذه العِدَّة . ويقال : سُبُع المولود : حُلِقَ رأسه ، وذُبِحَ عليه لسبعة أيام . (الأصمعي) : هو أول ما يُولَدُ صبي ، ثم طِفْلٌ ، ولأدرى ما وَقَّتُهُ ، أى إلى أى وقت يُقال له ذلك . (أبو حاتم) : إنما ذلك لأنه في القرآن ، وكان الأصمعي لا يفسر القرآن . (ثابت) : غلامٌ طِفْلٌ ، وجارية طِفْلةٌ ، والجمع أطفال . وقد يقع الطفل على الجميع ، كقوله تعالى : « ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً » . قال أبو زيد : هو كقوله جلَّ وعزَّ : « إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ » أى أنهار . وكما أنشد سيدييه :

لا تُنْكِرُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا فِي حَلْفِكُمْ عَظُمَ وَقَدْ شَجِينَا
وكما قال جرير: . قد عضَّ أعناقهم جِلْدُ الجواميسِ

• • •

المُحْكَمُ : وأخيرا نصل إلى الكتاب الذي تقدّم له ، وهو المحكم : وقد ذكر المؤلف في مقدمته ، أنه دونه إطاعة لأمر الموقّ ، الذي كان يريد أن يؤلّف هو نفسه مُعْتَجِماً ، لولا أشغال المحكم ، وبَيِّن الدّوافع التي حملته على تدوينه إلى جانب ذلك . قال عن الموقّ ١ : « لما جمع العلوم النافعة ، من الديانيّات واللسانيّات فسلك مناهجها ، وشهر بمقدّماتها نتائجها ، وذلّل من صعابها ، وأخضع بفهمه من صيد رقابها ، وعلم منتهى سيارها ، وميّز بالتأمّل اللطيف طبقات أقدارها ، وضح له فضل هذا الكلام العربيّ ، الذي هو مادة لكتاب الله جلّ وعزّ ، وحديث النبيّ صلى الله عليه وسلم ، وشرف وكرم . فلما وضح له مكان الحاجة إلى هذه اللسان الفصيحة ، الزائدة الحُسن ، على ما أوتيّه سائر الأمم من اللّسن ، أراد جمع ألفاظها ، فتأمّل لذلك كتب رُؤاها وحُفّاظها ، فلم يجد منها كتابا مستقلا بنفسه ، مستغنيا عن مثله ، مما أُلّف في جنسه ، بل وجد كلّ كتاب منها يشتمل على ما لا يشتمل عليه صاحبه . . . ثمّ إنه لحظ مناظر تعبيرهم ، ومسافر تحبيرهم ، فما اطّسّى شيء من ذلك له ناظرا ، ولا سلك منه جَنّانا ولا خاطرا ، وذلك لما أوتيّه وحُرّموه ، وأوجدّه وأعدّموه ، من ثقابة النظّر ، وإصابة الفكر . وكان أكثر ما نَقَمَه - سدّده الله - عليهم ، عدوهم عن الصّواب ، في جميع ما يُحتاج إليه من الإعراب . وما أحوَجهم من ذلك إلى ما مُنِعوه ، وإن جَلّ ما أوتوه ، من علم اللّغة ومُنَحّوه . . . فلما رأى - أيّده الله - تلك الكتب المصنّفة في هذه اللّغة الرّئيسة ، الرّائقة النفيسة ، لم يرضها أسلاكا لتوّمها ، ولا أفلاكا لطوالع نجومها . فأزّمع التّأليف ، وأجمع بذاته فيها التّصنيف ، ليؤدّعها صيوانا يُشاكل قدرها ، وإيوانا عادياً يُماثل خطَرها . . . ثمّ إنه عاقه عن التّصنيف فيها ما يُسيّط به من علائق السّياسة ، وأعباء الرّياسة ، وشغلكه عن ذلك ما حَسِبِي به من إدارته الممالك ، وتأمينه المسالك ، وخوضه بقصد اميس الحيوش المهالك . . . فالتّمس من يؤهّل لذلك من لُباب عبيده ، وصيّاب عديده ، فوجد منهم فضلاء أخيارا ، ونبلاء أبحارا ، لكنّي رآني أطولهم يدا ، وأبعدهم في مضمار العتاق مدّي ، فأمرني . . . بالتأليف على حروف المعجم ، فصنّفت كتابي الموسوم بالمحكم » .

والترّم المؤلف في ترتيب معجمه نهجا غريبا شاقا ، ولكنه ليس من ابتكاره ، فقد عرّفه المشاركة والمغاربة منذ زمن بعيد ، بل كان معجمه آخر معجم كبير سار على هذا التّرتيب . ومبتكر هذا اللّون من المعاجم هو الخليل بن أحمد ، اللّغويّ المعروف ، ويُعرف معجمه بكتاب العين . وبالرّغم أن الخليل وضع هذا التّرتيب ، وجلا أركانه ، ووضح غوامضه ، فإن كتاب العين لم يحقّق كلّ ما يوصي به هذا التّرتيب . ولعلّ سبب ذلك وفاة الخليل قبل تكملة الكتاب ، وقيام بعض تلاميذه بهذه التكملة . وتتّابع المؤلّفون في المعاجم بعد الخليل ، فمنهم من ارتضى ترتيبه ، ومنهم من عدل عنه ، واتّبع ترتيبا آخر ؛ أما الذين ارتضوه فأشهرهم أبو عليّ القاليّ ،

صاحب البارع ، وأبو منصور الأزهري ، صاحب التهذيب ، والصاحب بن عباد ، صاحب المحيط ، وأبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، صاحب مختصر العين ، ثم ابن سيده ، صاحب المحكم . وأما الذين عدلوا عنه ، فمنهم من اتبع منهجا يخلط بين الترتيب الألف بائي وبعض مظاهر ترتيب الخليل ، مثل ابن دريد ، صاحب الجمهرة ، وأحمد بن فارس ، صاحب المقاييس ؛ ومنهم من اتبع الترتيب الألف بائي ، مطبقا إياه على آخر المادة اللغوية أولا ، فأولها ثم وسطها ، مثل الجوهري ، صاحب الصحاح . وكل هؤلاء الذين ذكرناهم سابق على ابن سيده ، وانتهى النهج الأخير فيما بعد إلى الترتيب الألف بائي المطبق على النحو المعروف في معاجنا الحديثة ، أول المادة اللغوية فثانيها فثالثها فرابعها فخامسها ، عند الزحشرى صاحب أساس البلاغة .

وبالرغم من اتباع الأزهري والصاحب والزبيدي وابن سيده ترتيب الخليل ، اختلفوا في جزئيات هذا الترتيب ، وأدخل كل منهم مآراه من التغيير ، الذي يؤدي إلى التيسير ، والتخلص من الشوائب والأخطاء ، فطور الترتيب على أيديهم . فقد رتب الخليل الحروف وفقا لخارجها : الأبعد فالأقرب ، فوصل إلى الترتيب التالي : ع ح ه خ غ ق ك ج ش ص ز ط ت ذ ظ ث ل ن ف ب م ء ي و ا ه فنجد المعاجم السابقة تبدأ بكتاب العين ، ثم كتاب الحاء ، ثم كتاب الهاء ... الخ . ويضم كتاب العين كل المواد اللغوية التي تكون العين من حروفها ، سواء أكانت حرفها الأول أم الأوسط أم الأخير . ويضم كتاب الحاء جميع المواد اللغوية التي تشمل على الحاء ، في أي مكان منها ، بشرط ألا تكون قد وردت في كتاب العين السابق . وكذا الحال في كتاب الهاء ، بشرط ألا يضم ألفاظا تكون قد ذكرت في كتاب العين والحاء السابقين عليه . وتتعاقب الكتب على هذا النحو . ولم يختلف معها في هذا الترتيب غير البارع للقال ، إذ رتب الحروف على النحو التالي : ه ح ع خ ق ك ج ش ل ر ن ط د ت ص ز س ظ ذ ث ف ب م و ا ي . .

وافترقت المعاجم السابقة في الأبواب التي ضمتها تحت كل كتاب ، لأنها كانت غرضا لكثير من التغيير والتجيزة والجمع . ويهمننا أن المحكم أفاد من جميع هذه التغييرات والتطورات التي حدثت قبله ، والزم مآراه أحسنها وأدقها . فقسم كل كتاب إلى الأبواب التالية : الثنائي المضاعف الصحيح ، ثم الثلاثي الصحيح ، ثم الثنائي المضاعف المعتل ، ثم الثلاثي المعتل ، ثم الثلاثي اللقيف ، ثم الرباعي ، ثم الخماسي . وأراد بالثنائي المضاعف مانعوه اليوم الثلاثي المضاعف ، مثل « شد » . وقد أخذ ابن سيده هذا التقسيم كله من الزبيدي ، الذي اتبعه في مختصره للعين ، ثم زاد عليه بابا ذكره في مواضع قليلة نادرة ، ودعا مرة السادسة ، وأخرى الملحق بالسداسي . ووضع فيه ألفاظا أعجمية وأسماء أصوات . وذلك أمر لا يوافقه عليه الصرفيون ، إذ يذهبون إلى أنه لا توجد ألفاظ سداسية الأصل ، وأن الألفاظ الأعجمية لا يصح وزنها ، لأن الوزن خاص بالعربية .

ثم رتب المؤلف المواد في داخل الأبواب ، وفقا لتألف منه من حروف ، ووفقا لما تنصرف إليه ، وتقلب فيه من وجوه أو تقاليب . فبدأ كتاب العين مثلا بباب الثنائي المضاعف ، وبدأ هذا الباب بالعين حين تتصل بالحاء ، فوجدهما لا يأتیان في كلمة عربية ثنائية مضاعفة ، فانتقل إلى العين مع الهاء ، فوجد « عه »

ومقلوبها « هع » ؛ ثم انتقل إلى العين مع الخاء ، فوجد « خع » ولم يجد مقلوبها « عخ » ؛ ثم انتقل إلى العين مع القاف ، فوجد « عق » ومقلوبها « قع » . وهكذا فرض عليه منهجه أن ينتقل بالعين إلى بقية الحروف ، على الترتيب الذى ذكرناه ، وبحث كل حرف يتركب معها ، وجميع الصور التى تقع فى هذا التركيب .

وكذا فعل فى بقية الأبواب . فقد التقط فى باب الثلاثى الصحيح العين ، وبحث هل تتألف مع الحرف الذى يليها وهو الخاء ، ومعهما حرف ثالث ، فلم يجد . فانتقل بالعين إلى الحرف الذى يلى الخاء وهو الهاء ، فوجد أنهما اقترنا معا . فسار بهما معا إلى الحرف الذى يليهما وهو الخاء ، فوجد أنهما لا يأتیان معا . فانتقل إلى الحرف الذى يليه وهو الغين ، فوجد أنهما لا يأتیان معه . فانتقل بهما إلى القاف ، فوجد أن اللغة تشتمل على ألفاظ من هذا الثلاثى ، هى « عهت » ، ومقلوبه « هتّع » ، فعالجهما ، ولم يجد بقية التتاليب الممكنة ، وهى « عقه » ، « هتق » ، « قعه » ، « قهت » فأحلهما . ثم انتقل بالعين والهاء إلى الحرف الذى يلى القاف ، وهو الكاف ، فوجد اللغة تحتوى على ألفاظ مؤلفة منها ، وهى « هكع » ، ولكنه لم يجد لها أى مقلوب . وهكذا انتقل بالعين والهاء حتى أتى على جميع الحروف الصحيحة ، ثم أعمل الحروف المعتلة ، لأن موضعها فى باب الثلاثى المعتل . وانتقل إلى العين مع الحرف الذى يلى الهاء ، وهو الخاء ، وبحث عنهما مركبتين مع القاف ، فالكاف ، فالجيم . . . الخ . ثم بحث عن العين مع الغين مقترنين بالقاف فالكاف فالجيم . . . الخ . وهلمّ جرّاً فى بقية الحروف ، وبقية الأبواب . وهذا الترتيب كله موجود بجميع تفاصيله فى مختصر العين للزبيدي .

ويجدُر بنا أن نُوجّهَ النظر إلى أن أبواب الثنائى المضاعف : الصحيح منها والمعتل ، تختلف عن بقية الأبواب قليلا ، إذ لم يملأها المؤلف بالمقلوبات وحدها ، بل جعل فيها أقساما خاصة بالثنائى المخفف ، مثل « من » و « صه » ، وبالمضاعف الفاء واللام ، مثل « كعك » و « هيه » ، وبالمضاعف الفاء والعين مثل « هوها » ، إلى جانب نثره للمضاعف الرباعى فيها . وهذا التقسيم متبع أيضا فى مختصر العين للزبيدي .

وإذن فابن سيده التقط منهجه المحكم ، الذى يُعتبر أدقّ منهج التزمته المعاجم التى سارت وفق كتاب العين للخليل ، من مختصر العين للزبيدي ، وأحسن تطبيقه فى معجمه الكبير ، بعد أن كان مطبّقاً على معجم مختصر .

وتطلّع ابن سيده ، إلى جانب الترتيب والتقسيم اللذين سبق توضيحهما ، إلى منهج آخر جدير بالإعجاب كله ، أراد تطبيقه على المواد التى أدخلها فى معجمه . وفصل القول فى مقدمته عن هذا المنهج وتفاصيله . وبالرغم أن ابن سيده لم يف بجميع تفاصيل هذا المنهج وفاء تاما ، نحبّ أن نبين هذا المنهج هنا ، لأنه يمثل الصورة التى كان يستشرف إليها المؤلف ، لتكون صورة معجمه .

يقوم هذا المنهج على ثلاث شُعَب : حذف أمور - وتنبية على أمور - وتمييز بين أمور متشابهة . أما الحذف فالمشتقّات القياسية ، لاطرادها ، والأمور التى تُفهم من سياق العبارة ، قال المؤلف عن

كتابه ١: «ومن طريق اختصاره ، ورائق بدیع نظم تقصّاره : أنى إذا ذكرت مفعلاً لم أذكر «مفعلاً» ، لعلنى أن كل مفعّل مقصور عن مفعّال ، على ما ذهب إليه الخليل . ولذلك صحّت العين من مفعّل إذا كانت واواً أو ياء ، نحو مَجْنُوبٌ ومَجْنِيطٌ ، لأنهما فى نية مَجْنُوبٍ ومَجْنِيطٍ .

ومنه أنى لا أذكر «أفعلاً» إذا ذكرت أفعلاً من الألوان ، لأن كل أفعّل عند سيبويه من الألوان ، محذوفة من أفعال ، إثبات التخفيف :

ومنه أنى إذا ذكرت فَعْلِيلاً أو فَعْلِيلاً لم أذكر «فَعْلِيلاً» ولا «فَعْلَالٍ» ، نحو عَلِيٌّ وَجَنَدٌ ، وذلك لأن كل «فَعْلِيٌّ» مقصور من «فَعْلَالٍ» ، وكل «فَعْلِيٌّ» مقصور عن «فَعْلَالٍ» ، لأنه ليس من كلامهم التقاء أربع متحرّكات وضعا ، إلا بعد توسط الحذف . . .

ومنه أنى لا أذكر الجمع المسلّم ، إلا أن يكون تشبيهاً بالمكسّر ، فى كونه سماعياً ، نحو أَرْضَيْنِ وإِحْرَيْنِ وغير ذلك ، مما جمع بالواو والنون ، وقد كان حكمه ألا يُسلّم إلا بالألف والتاء ، نحو باب فِرْسِنَاتٍ ومَجْلَلَاتٍ وسُرَادِقَاتٍ ، ونحو ذلك من الجذوع التى يُستغنى فيها بالتسليم عن التكسير .

ومنه أنى لا أذكر تكسير المزيد من الثلاثى ، ولا تكسير بنات الأربعة ، ولا يُعتلّ على بذكرى متّائِمٍ ، فى جمع مُتَّيْمٍ ونحوه ، فإنما أذكر ذلك لأشعر أن مُفْعِلاً فى نية مفعّال . وكذلك لا يعتلّ على بذكرى قَرَادِيدٍ فى جمع قَرْدَدٍ ، لأنه نادر ، لما استقف عليه فى هذا الكتاب .

ومنه أنى لا أذكر ما جاء من جمع «فاعل» المعتلّ العين على «فَعْلَةٍ» إلا أن يصحّ موضع العين منه ، نحو حَوَاكِيٍّ وَحَوَاكِيٍّ . فأما ما جاء منه معتلاً كِبَاعَةٍ وسَادَةٍ ، فلا أذكره لاطراده . وكذلك لا أذكر ما جاء من جمع «فاعل» المعتلّ اللام ، على «فَعْلَةٍ» ، نحو قَضَاةٍ ورُمَاءٍ ، لأن هذا مطرد أيضاً . وكذلك أدع ما جاء من جمع «فاعلة» على «فواعل» ، لاطراده أيضاً .

ومنه أنى لا أذكر اسم المصدر^٢ الذى يجيىء من فَعَلٍ يَفْعِلُ على «مَفْعَلٍ» لاطراده ، فأما ما جاء منه على «مَفْعِيلٍ» كالمرّجع والمقييل ، والمحيط فلازم ذكره ، لكونه سماعياً . وكذلك لا أذكر ما جاء من أسماء الزمان من يفعل على «مَفْعِيلٍ» لاطراده . ولا أذكر ما جاء منهما على «مَفْعَلٍ» من فَعَلٍ يَفْعِلُ ، أو فَعَلٍ يَفْعُلُ . وكذلك أسماء المكان إلا أن يشذّ شىء ، ككَشْرِيقٍ ، ومَغْرِبٍ ، ومَسْجِدٍ ، ومَنْبِتٍ ، ومَطْلَعٍ .

ومنه أنى لا أذكر اسم المصدر والزمان والمكان من الأفعال الثلاثية المعتلّة العين أو اللام ، لأن بناء ذلك فى جميع هذه الأنواع مطرد . فإن شذّ من ذلك شىء ذكرته ، نحو مأوى الإبل . . .

ومنه أنى لا أذكر أفعال التعجب فيه البتّة ، لاطراد صيغتها ، وأنه إذا كانت صيغة فِعْلٍ ، أمكن

(٢) هو ما يسميه بعض الصرفيين : المصدر الميى ، على الخلاف فيه .

التعجب منه إما بوسيط ، وإما بغير وسيط ، على ما أحكمته صناعة الإعراب . فأما إن كان فعل التعجب مأخوذاً من غير فعل ، فإنني أذكر ذلك الفعل الذي للتعجب ، نحو ما حكاه سيبويه من قولهم : هو أحنكُ الشَّاتين ، وأهل الناس ، فإنهما لافعل لهما عنده قبل التعجب . فأما إذا كان فعل لا تعجب منه ، فإنني أذكر أن ذلك الفعل لا تبتدئ منه صيغة تعجب ، نحو ما حكاه سيبويه من أنهم لم يقولوا : ما أجوبه : استغثوا عنه بقولهم : ما أحسن جوابه ، قال : وكذلك لم يقولوا : ما أقيله ، من القائلة ، استغناء عنه بقولهم : ما أنزومه في وقت كذا . وكذلك أذكر صيغة التعجب إذا كانت للفعل الموضوع للمفعول ، دون الفاعل ، فإن هذا سماعي ، غير مطرد ، نحو ما حكاه سيبويه من قولهم : ما أمقتها ، وما أشهاها ، وما أبغضها : فكل هذا أحافظ على ذكره لكونه سماعي ، غير قياسي .

والتنبيه موجّه للشاذّ ، كما يتضح من أقواله السابقة ، ومن قوله ١ : « ومن أغرب ما تضمنته هذا الكتاب ، أن يكون الاسم يُكسر على بناء من أبنية أدنى العدد أو أكثره ، لا يتجاوز به غيره . فإذا جاء مثل هذا ، قلنا : إنه لا يكسر على غير ذلك ، وذلك نحو الأثنية ، والأذرع ، والأكُفّ ، والأقدام ، والأرجل ، فإنه لا يكسر واحد من هذه عند سيبويه ، على غير هذه الأبنية الدالة على أدنى العدد ، وإن عُنِيَ به الكثير . ومنه التنبيه على شاذّ النسب ، والجمع ، والتصغير ، والمصادر ، والأفعال ، والإمالة ، والأبنية ، والتصاريف ، والإدغام . . .

ومنه أني إذا رأيت صيغة مفعول لافعل له ، أشعرت بذلك ، نحو مُدْرَهَمَ ، ومَقْشُودَ ، أعنى الجبان ، لا المصاب الفؤاد ، وماء مَعِينٍ في قول بعضهم . فإن كان له فعل غير متعدّ أعلمت به ، وقلت : إنه لم يُصنَع لفظ مفعول منه ، نحو ما حكاه الفارسي من قول العرب : دَرَهَمَتِ الحَبَّازِي ، أي صارت على شكل الدرهم . . .

ومنه أني إذا رأيت فعلاً لا مصدر له ، أشعرت بمكانه ، وذلك نحو يَدْرُ وَيَدَعُ ، فإنني أقول في مثل هذا : وليس لهذا مصدر . وكذلك إن لم يكن للفعل ماض أعلمت به أيضاً ، وذلك كهذين الفعلين اللذين لا مصدر لهما ، فانه لا ماضٍ لهما . فإن كان للفعل مصدر قد عَوَّضَ إياه من غير لفظه . قلت : لا مصدر له إلا هذا ، نحو ما حكاه سيبويه من قولهم : هو يَدَعُهُ تَرَكَا .

ومنه ، إذا جاء البناء يدلّ على المعنى : إما بالزوم ، وإما بالغلبة ، قلت : إن هذا لازم إن كان لازماً ، أو غالب ، إن كان غالباً ، نحو ما يحكيه سيبويه في صيغ الأفعال ، كأفعلتُ بمعانيها ، واستفعلت ، وافعلت ، وفعلت ، وافعولت ، وأشبه ذلك . وكذلك إذا جاء المصدر قد كثر في بعض المعاني ، أعلمت بكثرته ، نحو القوانين التي حكاها سيبويه في أول باب من المصادر .

ومنه أنه إذا تغير شكل المقلوب عما انقلب عنه ، علمت أن تحول شكله لا يُبرئه من الانقلاب عما انقلب عنه ، كما حكاه الفارسي من قول العرب : له جاه عند السلطان ، فإن هذا منقلب عن وجهه ، وإن تغير البناء . ومن ذلك تنبيهي على كل ما يهمز ، مما ليس أصله الهمز ، من جهة الاشتقاق ، كقولهم : « الذئب يستنشي الریح » وإنما هو من النشوة . وكذلك ما زيدت فيه الهمزة ، مما لأصل له فيها ، ولا هو مُبدل من بعض حروفها ، كقولهم : استسأمتُ الحجر ، وإنما هو من السلام . وكذلك نبّهت على ما جاء من المهموز نادرا ، مما المستعمل فيه غير ذلك ، نحو ما حكى عن أبي زيد ، من أنه وجِد في كتابه بخطه : الشُّمّة : الطبيعة . وكذلك أنبه على ما جاء فيه الهمز ، والأعراف تركه ، إلا أنه يتّجه على طريق الإعراب ، نحو ما حكى عن عبد الرحمن بن أخي الأصمعي ، أنه وجد بخطّ عمه : قَطاً جُوّني ، وإنما هي من الجؤنة ، التي هي السّواد ، إلا أن هذا أمثل حالا من جميع ما تقدّم من هذا النوع ، لأن أبا حية النُمبري كان يهز كل واو ساكنة قبلها ضمة . . .

ومنه تنبيهي على البدل اللازم في حروف العلّة ، كميد وأعياد ، وزير نساء وأزيار .

ومنه : إشعاري بالكلمة التي تقال بالياء والواو عينا كانت أو لا ، كباب قَنَيْتُ وقَنَوْتُ ، وإشعاري بالمعاقبة الحجازية في الياء والواو ، لغير علّة إلا طلب الخفّة ، كصوّام وصيّام :

ومنه : التنبيه على الجموع التي لم تكسّر على واحد ، ككلام مع ومثابه وليال . وإعلامي في باب النسب إلى المضاف إلى أيّ المضافين يكون النسب ؟ وإشعاري بالصيغ المأخوذة من حروف الأوّل والثاني ، كعبدريّ وعَبَشَيْي ، وتعريف بما أُضيف إليه على لفظ الجمع ، وبالعلّة التي من أجلها كان ذلك ، كأعرباني وأنصاريّ : وبالأسماء التي فيها معنى النسب ، وليست على صيغته ، كلابن ونابل وطعيم وكاس : من الكسوة ، وبالصيغة التي لا تلحق المؤنث البتّة ، كمِفْعَل ، وما شذّ من ذلك مع الهاء ، نحو ما حكاه سيبويه من قولهم : مِصْكٌ ومِصْكَةٌ :

ومنه : تنبيهي على ما تنقلب عنه الألف العينية واللامية ، وعلى ما جاء من المشتق على غير واحد ، فأحدث ذلك فيه حكما من أحكام العربية ، نحو ما حكاه سيبويه من مِذْرَوَيْنِ وثِنَايَيْنِ ، وعلى ما بقي فيه حرف العلّة على حاله في المؤنث ، ولم يُنْبَن على المذكر ، نحو ما حكاه سيبويه من مثل نُقَاية ونُقَاوة . وتذكيري بما لا يصغّر من الأسماء ، نحو ما حكاه سيبويه من البارحة والثلاثاء والأربعاء .

ومن ذلك : التنبيه على ما لا يُستعمل إلا ظرفا ، نحو ذاتِ مَرّة ، وبُعَيْدَاتِ بَتين ، وجميع ما حكاه سيبويه من ذلك .

ومنه : إشعاري باللفظة التي تكون للواحد والجميع ، نحو : بادِي الرأي ، ثم يأتي حكم بعد التعقّب ، فيشعر أن اللفظة للجميع على غير صيغتها في الواحد ، نحو ما حكاه سيبويه من باب دِلّاص وهجان ، وإعلامي

أنه ليس من باب جُنُب وِرْضَى ، بدليل دِلَاصَتَيْن وهِجَانَيْن . وتذكيري يجمع الأسماء الأعلام كزيد وعمرو وهند ودَعْد ، وأن ذلك جارٍ على ما تجرى عليه الأنواع والأجناس ، على ما أحكمه سيبويه .

ومنه : تخریزی للمندرس من الأسماء الأعلام التي هي صفة في أوضاعها ، كالحسن والعباس ، وأن اللام في ذلك إشعار بالصفة ، وحذف اللام إشعار بالعلمية ، نحو ما أنشده سيبويه من قولهم :

وَنَابِغَةُ الْجَعْدِيِّ بِالرَّمْلِ بَيْتُهُ عَلَيْهِ تُرَابٌ مِنْ صَفِيحِ مَوْضِعِ

وإنما احتجّت إلى ذلك لما يَنْشُج من الأحكام في الجموع ، فصار هذا مما يؤثر لغيره بالنفس .

ومنه : تذكيري بالآحاد التي جاءت على «مفاعيل ومفاعيل» وما شاكلها ، كحَضَاجِرٍ وناقَة مَفَاتِيحٍ ؛ وإشعاري بما تدخله الهاء للعُجْمة ، ولا نسب ، ولا عِيُوض ، ولا جِنْس ، كصَيَاقِلَةٍ ومَلَائِكَةٍ . إلى ذكرى ما لا أكاد أخصيه إلا بعد شَغَب ، وإطالة تَعَب ، نحو ما استُغْنِي عن تصغيره بلفظ غيره ، وهو دال على التصغير ، وتحقير الأحياء ، وتوجيه ذلك على أي وجه هو ، من أنه مفارق لطريق التصغير في المعنى .

وقال المؤلف عن تمييز المشتبهات ١ : « ومن غريب ما تضمنته هذا الكتاب ، تمييز أسماء الجموع من الجموع ، والتنبيه على الجمع المركّب ، وهو الذي يسمّيه النحويون جمع الجمع ، فإن اللغويين جمّاً لا يميزون الجمع من اسم الجمع ، ولا يذهبون على جمع الجمع .

ومن طريف ما اشتمل عليه هذا الكتاب ، الفرق بين التخفيف البدليّ ، والتخفيف القياسيّ ، وهو نوعا تخفيف الهمز ، كقولی : إن قول العرب أَخْطَيْتَ ليس بتخفيف قياسيّ ، وإنما هو تخفيف بدليّ محض ، لأن همزة أخطأت همزة ساكنة قبلها فتحة ، وصورة تخفيف الهمزة التي هَدَيْ نَصِبَتْهَا ، أن تُنْخَلَص ألفا محضة ، فيقال : أَخْطَطَات ، كقولهم في تخفيف كأس : كاس . . . وهذا الذي أبنتُ لك ، في أخطيت ونحوه ، باب لطيف قد نبا عنه طبع أبي عبّيد وابن السكّيت وغيرهما من متأخري اللغويين . فأما قدماؤهم فأضيق باعا ، وأنسبى طباعا . . .

ومما انفرد به كتابنا ، الفرق بين القلب والبذل ، وعقّد اسم الفاعل بالفعل إذا كان جاريا عليه ، بالفاء ؛ وعقده إذا لم يكن جاريا عليه ، بالواو ، وذلك لسبب دقيق فلسفيّ ، لطيف خفيّ نحويّ . . .

ومن ذلك أن أفرق بين الفعل المنقلب عن الفعل ، وبين الفعل الذي هو لغة في الفعل ، وليس بمنقلب عنه ، بوجود المصدر وعدمه ، كجَدَب وجَبَدَ ، فإنهما لغتان ، لأن لكل واحد منهما مصدرا ، وأما يَتَسَّس وأيسس ، فالأخيرة مقلوبة عن الأولى ، لأنه لا مصدر لأيسس ؛ ولا يُخْتَجَّ بلياس : اسم رجل ، فإنه فيعال من الأَوْس ، وهو العطاء ، كما يسمّى الرجل عطيةً ، وهبة الله ، والفضل . . .

ومن أعجب ما اختصَّ به هذا الكتاب : تخليص الياء من الواو ، وتعيين ما انقلبت عنه الألف المنقلبة من ياء أو واو ، وتمييز الزائد من الأصل ، بتخليص الثلاثي والرابعي والخامسي .

وكان المؤلف يريد من هذه الخطوات كلها النظام والاختصار ، قال ^١ « إن كتابنا هذا مشفوع المثل بالمثل ، مقترن الشكل بالشكل ، لا يفصل بينهما غريب ، ولا أجنبي بعيد ولا قريب ، مهذب الفصول ، مرتب الفروع بعد الأصول . . . هذا إلى ما تحلى به من التهذيب والتقريب ، والإشباع والانساع ، والإيجاز والاختصار ، مع السلامة من التكرار ، والمحافظة على جمع المعاني الكثيرة ، في الألفاظ اليسيرة . . .

ومن بديع تلخيصه ، وغريب تخليصه ، أتى أذكر صيغة المذكر ، ثم أقول : والأثنى بالهاء ، فلا أعيد الصيغة ، وإن خالفت الصيغة ، أعلمت بخلافها إن لم يكن قياساً ، نحو يذت أو أخت . . .

وفي كتابي هذا أشياء من الاختصار ، وتقريب التأليف ، وتهذيب التصنيف ، ما لو ذكرته لكان فيه سيفر جامع ، ولكني بهذا الذي أريت منه قانع .

والأمر الذي يؤسف له حقاً ، أن المؤلف لم يستطع أن يحقق جميع هذه الخطوات ، لئى كيف تصل به إلى ما يمتنى . وكان أعظم سبب عاقه عن تحقيقها ، اعتماده على المراجع اللغوية السابقة عليه ، واغترافه موادها منها ، وهى لا تلتزم نظاماً شبيهاً بالنظام الذى كان يضعه نصب عينيه .

وجديرٌ بنا قبل الانتقال إلى نقطة أخرى ، أن ننبه على أن كثيراً من الخطوات التى ذكرها ابن سيده ليست من ابتداعه ، وإنما حاولها مؤلفون فى اللغة قبله ، وذكروها فى مقدماتهم كما ذكرها .

وسرد المؤلف فى مقدمته أسماء المعاجم والكتب التى استعان بها فى تأليف المحكم ، فقال ^٢ : « وأما ماضمته كتابنا هذا من كتب اللغة : فمصنف أبى عبيد ، والإصلاح ، والألفاظ ، والجمهرة ، وتفسير القرآن ، وشروح الحديث ، والكتاب الموسوم بالعين ، ماصح لدينا منه ، وأخذنا بالوثيقة عنه ، وكتب الأصمعى ، والفرأ ، وأبى زيد ، وابن الأعرابى ، وأبى عبيدة ، والشَّيْبَانِي ، واللَّحْيَانِي ، ماسقط إلينا من جميع ذلك ، وكتب أبى العباس أحمد بن يحيى : المجالس ، والفصيح ، والنوادر ، وكتاباً أبى حنيفة ، وكتب كُراع ، إلى غير ذلك من المختصرات ، كالزبرج ، والمكشَّى ، والمبشَّى ، والمنشئ ، والأضداد ، والمبدل ، والمقلوب ، وجميع ما اشتمل عليه كتاب سيويو من اللغة المعللة العجيبة ، المخصصة الغربية ، المؤثرة لفضلها ، والمسترد لثقلها ، وهو حلى كتابي هذا وزينه ، وجماله وعينه ، مع ما أضفته إليه من الأبنية التى فاتت كتاب سيويو معللة ، عربية كانت أو دخيلة .

وأما ما نثرت عليه من كتب النحويين المتأخرين ، المتضمنة لتعليل اللغة ، فكتب أبى على الفارسي : الحليَّات ، والبغداديات ، والأهوازيات ، والتذكرة ، والحجة ، والأغفال ، والإيضاح ، وكتاب

الشعر؛ وكتب أبي الحسن بن الرمانى ، كالجامع والأغراض ، وكتب أبى الفتح عثمان بن جنى ، كالمغرب ، والتَّمام ، وشرحه لشعر المتنبي : والخصائص ، وسرِّ الصَّناعة ، والتَّعاقب ، والمحتسب ، إلى أشياء اقتضبتها من الأشعار الفصيحة ، والخطب الغريبة الصَّحيحة .

وقال أيضا ١ : « وليست الإحاطة بعلم كتابنا هذا ، إلا لمن مَهَرَ بصناعة الإعراب ، وتقدَّم في علم العَرُوض والقَوافي » :

وقد ظهر تأثر المؤلف بعلوم النحو والصَّرف والعَرُوض والمنطق جليا في المحكم ، فظهر جاععا للصِّيغ ، مستقصيا فيها ، مع اختصار في العبارة ، وعدم إلحاح على نسبة كل تفسير إلى صاحبه ، منظِّما للمواد ، ميَّالا إلى التعليقات النحوية والصَّرفية ، مُضيِّفا في المصطلحات العروضية ، مصبوغ العبارة بصيغة منطقية ظاهرة .

ولم يسلم الكتاب بطبيعة الحال من المأخذ ، قال الصفدى ٢ : « كان ابن سيِّدة ثِقَّة في اللُّغة حُجَّة ، لكنه عثر في المحكم عثرات . . . وكذلك يهيم في التَّسب » . وألَّف أبو المحكم عبد السلام بن عبد الرحمن (أو عبد الرحمن بن عبد السلام) المعروف بابن برَّجان ردًّا عليه ، بَيَّن فيه أغلاطه في المحكم . ولم يصل إلينا نقد ابن برَّجان ، ولكن لدينا مجموعة من التعليقات والنقد ، منثورة على هامش المخطوطة المرقومة (٥١ لغة) ، المحفوظة في دار الكتب المصرية . وهي تُبَيِّن أن المؤلف وقع في بعض التفسيرات الخاطئة ، وصحَّف بعض الألفاظ كتابة أو ضبطا ، وبعض الشواهد ، كما اختلَّ عليه بعض أبيات الشعر . وقد نبَّهنا إلى ما وقع من ذلك في مواضعه .

وُجِّمِل القول : أن محكم ابن سيِّده أحسن المعاجم التي التزمت منهج الخليل في العين ، ترتيبا للأبواب والمواد وأوجزها تعبيرا ، وأحفلها بالتعليقات والتخریجات النحوية والصَّرفية ، ومن أجمعها للصِّيغ والألفاظ والتفسيرات .

وصف نسخ كتاب المحكم

قابلنا هذا الجزء الذى بين أيدينا - الجزء الأول - على المخطوطات التى استطعنا الحصول عليها ، وهى ثلاث . وهذا بيانها :

نسخة دار الكتب المصرية

التي رمزنا إليها بحرف « ف »

وهى مشار إليها فى الدار بالرقم ٥١ لغة ، وكانت فى خمسة مجلدات وصل إلى دار الكتب الأجزاء الأربعة الأولى ، وبها خروم فى مواضع مختلفة ، أكملتها الدار من النسخ الأخرى التى تملكها ، كما نسخت الجزء الأخير .

وهى ملفقة من عدة خطوط ، وتقع تواريخ نسخها بين الأعوام ٦٥٥ و ٦٧٥ و ٧٤٥ ، و ٧٤٦ هـ : ومؤكّد أن هذا التلقيق يعود إلى زمن بعيد ، لأن العلامة الفيروز أبادى المتوفى ٨١٧ هـ ، عارضها على أصل آخر للكتاب فى سنة ٧٥٧ ، وأثبت ذلك بخطه عليها .

والمجلد الأول من هذه النسخة يبتدئ ببداية الكتاب ، وينتهى إلى مادة « حقر » ، وهو فى ٦٣٠ صفحة ، وكتبه أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عثمان بن إسماعيل بن المظفر بن عساكر بدمشق سنة ٦٧٥ هـ .

والمجلد الثانى يبتدئ بمادة « حقل » ، وينتهى إلى مادة « خدج » . وهو فى ٦٣٨ صفحة ، وكتبه عبد القاهر ابن عبد الله بن عمر البوازيجى بدمشق سنة ٦٥٥ هـ .

والمجلد الثالث يبتدئ بمادة « خجد » ، وينتهى إلى مادة « كرن » . وهو فى ٦٩٠ صفحة ، وكتب سنة ٧٤٦ هـ .

والمجلد الرابع يبتدئ بمادة « كرن » ، وينتهى إلى مادة « سيم » . وهو فى ٦٠٠ صفحة ، وكتب سنة ٧٤٥ هـ .

والمجلد الخامس يبتدئ بمادة « سأسأ » ، وينتهى بانتهاء الكتاب . وهو فى ٨٨٤ صفحة ، وقد كتب فى سنة ١٣٤٣ هـ .

والجزء الذى بين أيدينا مكتوب بخط نسخى جميل واضح ، ماعداً ثلاث صفحات فى أوله كتبت بخط حديث . وتشتمل كل صفحة على ثلاثة وعشرين سطرا ، فى كل سطر نحو أربع عشرة كلمة . وهى مضبوطة ضبطا كاملا صحيحا فى جملته . والتزم الناسخ أن يجعل الشواهد من الشعر فى سطور مستقلة ، وأن يكتب العناوين بخط كبير ظاهر . ونبه الناسخ على تجزئة المؤلف فى نهاية كل جزء ، ويدين من هذا التنبيه أن جزؤنا يضم

سنة أجزاء أو أكثر ، لأن الكاتب أغفل التنبيه على نهاية الجزء السادس . كذلك نبّه في آخر مادة « فصع » على أن المجلد الثاني قد انتهى .

وعلى حواشى هذا الجزء بعض تعليقات واستدراكات لبعض قرائها ، وتنبيهات فى عدّة أماكن على أن النسخة قد قوبلت بنسخة أخرى .

والصفحة الأولى التى عليها اسم الكتاب ، واسم مؤلفه ، قد تلف نصفها الأعلى كله ، وبقي نصفها الأسفل ، وفيه جزء من خبر وفاة المؤلف وتاريخها ، ونصّه :

..... دانية فى ربيع

..... ستون سنة أو نحوها . وقيل إنه توفى

..... أشهر وأصح . والله أعلم

..... الجمعة قبل صبيحاً سوريا إلى وقت صلاة المغرب ثم دخل المتوفى فأخرج منه

..... على تلك الحال إلى مصر من يوم الأحد . ثم توفى رحمه الله وعفا عنه وعنا بفضلته ومنه .

وبلى ذلك ضوابط منظومة لترتيب حروف الكتاب .

نسخة الزيتونة

الرموز لها بالحرف « ز »

وهى أيضاً ليست نسخة واحدة ، وإنما هى أجزاء متناثرة من الكتاب ، صورتها معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، من جامع الزيتونة بتونس ، وكانت قبلُ مفرقة فى مكتبات عدّة ، مثل المكتبة العبدلية الصادقية ، والمكتبة الأحمدية . والجزء الذى رجعنا إليه مكتوب بخط نسخى مشرقى واضح ، يُظنّ أنه يرجع إلى القرن السابع . وتشتمل كل صفحة منه على واحد وعشرين سطراً ، ومتوسط عدد الكلمات فى السطر ثلاث عشرة كلمة . وهى مضبوطة ضبطاً كاملاً ، أو قريب من الكامل ، ولكنه أقلّ صحّة من ضبط النسخة السابقة « ف » . والتزم الكاتب فيها وضع الشواهد الشعرية فى سطور مستقلة ، وكتابة العناوين بخط كبير . وليس على حواشيتها تعليقات ، ولاتنبيه على مقابلتها بأصل آخر ، ولا إشارة إلى تجزئة المؤلف .

والصفحة الأولى من هذه النسخة عليها اسم الكتاب ، ونسبته إلى مؤلفه ابن سيده ، وعليها كتابات كثيرة ، مهوشة ، متداخلة ، ناصلة المداد ، لا يمكن متابعة قراءتها فى سهولة ، وتضمن ضوابط شعرية لترتيب حروف الكتاب .

نسخة كوبرلي

المرموز لها بالحرف « ك »

وهي مصورة في « فيلدين » محفوظين بمعهد المخطوطات ، بجامعة الدول العربية بالقاهرة ، رقمهما ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، عن نسخة مخطوطة في مكتبة كوبرلي ، رقمها ١٥٧٣ .

وهي مكتوبة بخط نسخي واضح ، يرجع إلى القرن التاسع ، فيما يظن . وفيها ضبط لكثير من الحروف ، ولكنه أقل صحة من ضبط النسخة السابقة « ز » . ولم يلتزم الكاتب فيها استقلال الشواهد الشعرية في سطور خاصة ، ولا إبراز جميع العناوين ، ولا التنبيه على مقابلة بأصل ، ولا إشارة إلى تجزئة المؤلف .

وتشتمل الصفحة من هذه النسخة ، على واحد وثلاثين سطرا ، في كل سطر نحو خمس عشرة كلمة . وتبدأ مقدمة المؤلف بالبسملة ، يليها عبارة : « قال أبو الحسن علي بن إسماعيل » :

وهي على العدم أقل وضوحا من سابقتها .

وعلى الصفحة الأولى منها أبيات منظومة لتبين ترتيب حروف الكتاب .

وعلى الصفحة الثانية ختم وقف ، نصه : « هذا مما وقف الوزير أبو العباس أحمد بن الوزير أبي عبد الله محمد ، عرف بكوبرلي ، أقال الله عثارهما » . وإلى اليسار ختم صغير بداخله : « إنما لكل امرئ ما نوى » . وعلى اليسار بقرب أسفل الصفحة هذه العبارة : « غماسقه سائق التقدير ، إلى نوبة العبد الفقير ، إلى مولاه التقدير ، أحمد بن محمد ، عُني عنهما » :

طريقة تحقيق هذا الجزء

كان الهدف الأول في التحقيق تقويم النص ، وإخراجه للقارئ صحيحا سليما ، كما ألّفه صاحبه ، وعدم التكرار بالتعليقات في كتاب بضخامة المحكم ، والاكتفاء بالضرورة منها . فاتخذنا من النسخة التي رمزنا لها بالحرف « ف » أصلا ، لأنها أصح المخطوطات وأدقها ضبطا . وحافظنا على متنها ما كان سليما ، ولو خالف ما في المعاجم الأخرى . ثم قابلنا هذه النسخة بأختيها ، وأثبتنا الخلافات الوجيهة بينها ، أما الخلافات الراجعة إلى خطأ ظاهر من الناسخ ، أو إهمال ، أو سبق قلم ، فأحملناها . ثم قابلنا الأصل الذي خرجنا به بعد العمل

السابق ، بالمعاجم المطبوعة بين أيدينا ، وخاصةً لسان العرب لابن منظور ، وتاج العروس للسيد مرتضى الزبيدي . وفي هذه المرحلة أثبتنا كل خلاف بين أصلنا وهذه المعاجم التي نعتمد عليها في دراستنا اليوم . ولما كان ابن منظور قد أدخل المحكم برمته في كتابه ، فقد عارضنا الاثنين كلمة كلمة ، ولم نبه في كل شاهد شعري إلى وجوده في اللسان ، لأن ذلك أمر بداهي ، وإنما نبهنا إلى وروده في مواد أخرى غير المادة التي هو فيها ، إن كان الموضوع الثاني يصحح خطأ في الموضوع الأول .

ثم بحثنا عن الشواهد الشعرية المنسوبة إلى شعراء لم دواوين مطبوعة ، في دواوينهم ، ونبهنا على عثورنا عليها ، وموضعها في الديوان ، أو عدم عثورنا . ولم نعن بذكر جميع ما وجدناه من الروايات المخالفة لما في المحكم ، إلا إذا كان هذا الاختلاف في الكلمة المستشهد عليها . ففي هذه الحالة أثبتنا الرواية ، ونبهنا على أنه لا شاهد فيها . وعيننا كذلك بنسبة ما أحمل ابن سيده نسبته من الشواهد الشعرية ، بقدر الإمكان .

وعيننا بما أورده من آيات قرآنية ، فأشرنا إلى سورتها ، ورقم آيتها .

وقد نهجنا في ذلك كله على المنهج الذي وضعتة اللجنة التي ألفها معهد المخطوطات للنشر هذا الكتاب .

معظمي السقا . مبین نصار

بيان الرموز التي أشير بها إلى مراجع التحقيق

- ت : تاج العروس للزبيدي .
ج : الجوهرة لابن دُرَيْد .
ح : المصباح المنير للفيومي .
س : أسامى البلاغة للزمخشري .
ش : هامش المصورة « ف » .
ص : الصحاح للجوهري .
ق : القاموس المحيط للفيروز ابادي .
ل : لسان العرب لابن منظور .
مخ : المختصّ لابن سيده .
ن : نهاية الغريب لابن الأثير .
هـ : التهذيب للأزهري .
-

ولقبح من البقاى التابعة واسخ خرج وخراج حكاى الاراعرة وقيل العرين والبرجعة المكسرة
 ابى لا تزد لايسر كما انها خرج له قال يبعد راجحة بحسب ايام العيين وفي بيتها . متى خرج تركت مني
 وكل من خرج الاكثر جريه وقيل الخرج التابعة مع مجور وقيل الخرج الماحنة المسترخة والخراجة الزما
 وزجل خرج واهب في الجابل خرج الخلة والخبث خرج حرمنا فخرج شقة وخرج اذ اننا خرجنا
 لذلك وقيل انها في الالسط . وخرج النى اقلطه واسترله وهو من ذلك لان النى قطع وفي
 الحديث يسوق على المعينة من ماله ووجها عالم خرج ماله وقال ابو سينا الا خرجها هاهنا الحانها
 وليس خارج من ملى القطع كى ذلك الهروي في العريين وخرج النى ازجيلة والاسم البرضة
 والخراج دار يبيت البغير فيسقط بيتنا ولعجى الالغوا الى به ندى ولاعبره انما قال الخراج
 اريكون صحيا يقيم ميتا والخراج الجبلون وقد خرج منها وامرأة خرجت رجمة مشق من البيت
 والخرج والخرج الغصن وقيل خرة والخراج خرا ليرسخر بحل مثل بعض الظير يسمى سمها هيرنا
 مشق من الخرج وقيل الجوز كى كيات قعب زنا من شجرة او غش وان الملح احد قرنان العصب
 وغصناتها اسم واحد والالاد الخيل المنق وقيل نوب غير مخطط العرجى يكون من الجلود
 ومن الباب وقيل هو دوى يحاط احد شبيه ويترك الالبرلسه المزة كاللصم قاله المصل
 الهذلي . اتالك اقنوة يتخلان كى بيتها . متى الهلوك عليها الجمل الفمل اعيل من انما
 البذير وحياتل اشرو مع قاله ونبه يجوز مهبوة الى حيا علة بلو نر خلق النى يطلع
 خلفا واخلطه كثره الا ان والخلق مبله ونوى تعصم من الخلع والخرج وخلق النور والردك
 والخلق علفه خلقا خرو ووالسرة كل والخلق نيلك انك ماله اذ على قدر ظوي وزوالة من
 من نى وكل ثوب خلقه علك خلقه وخلق ماله خلقا اذ له وخلق الرتبة عن غنقه تعصم
 وتخال الثوم تعصموا القه ينعهم وخلق والله خلقها خلقا وخلقها اخلقها من قد هذا وكى لى
 خلق قند قاله . وكل انابى قاربوا قند عليهم . وعن خلقا قند هو شارب
 وخلق قنداره القاء عن نيه صدابهم وموغل المبل بذلك وخلق امرأة خلقا وخلقها فاحلقت
 ازاها عن نيه وخلقها . الشعر كراى الاعرابى . قولها تهاب تهاب
 فان شعر ما لا اردن منك الجلاعا . شعر قى وخلق من الشب اذ له وزخلق خلقه
 من شبه وقيل هو الماوع من كل شى والجمع خلقا كائنا او اصيل او قلا وخلق خلاعة هو خلق
 شاعر والخلق الشا بطر وموينة والاشوا لها والخلق الضيا ولا يبرده والخلق الملازم للبعسار
 والخلق القبح الفايرو ولا وقيل الهى لا يور او لا من ذراع وجهه بلغة واللحاح والخلق والحول
 كالحول الجلود يهيب الانسان . وقيل هو فرع يعق على العواد يقبى منه الوشواى بل العمد
 والخرج . قال جرير . لا يهملك ان تخرى لحاشع . خلق البرخاد وحى القلوب الخرج .
 والخرج واه . يا حه الصا . والخلق ابدى كان به
 نشا . وزجل خلق وخلق صعب . وفيه طعة اي ضعف . والخلق من الشجر
 مسؤول في القربى الشا بر من البسط تستق

به نبي ذلك لانه حنيفة واده في صفة ورموه لاد امله مسبق من ثم ومن العزم قد جرد
 مية خزان لاد امله قباية في الحزن ونداد وقد خدق من مستعمل به قطع هذا الوندان قد
 من البيت ونداد مكان البيت قطع الادام الحليج لحة لقطع يود مستعمل لاهما للبت كاليد
 فكما يما ياد خلقة سامة وخلق في منسبه من منسبه وانما رزقه والخلق روالا المنقل من ليد
 او الرخل من عزمونه وخلق وصالة الرخا ووث خلق خلق وبعده جالع لا عذر ان نور او اطر
 الرخل على مرار وركه وقبل الاما ذلك لا خلج عضة عزمونه وخلق الرزق خلعة اسما واخلع ما
 فيه الحن ولسره جالع وخالقة بعينه وقبل جالع خدما الشرة او العضة كلها وخلق السبع
 خلقا اوزق وكذلك العشاء وخلق سقا ورفة والخلق القدي السوي وقبل القدي السوي والخلق طعم
 وحصل في جاعا باقاله والخلق المندحبر خذ في جاع وندود ليد اذ بطع حي جرح منه من نصوه
 عصي وفضل علة رخص الرزق الموزع الوي والذوق ولسا حي عبطا من يرد في موضع فاذا ارد ابد عليه
 شمة وخلق النور للواو هو امراس الامور واشده ودها في جلب ما احواله وخلق نور خلق
 والخلق المكي والخلق العول والخلق اسم رطل من العرب والخلق طير من طير والخلق من الشهاب
 والذات لغة في الخيل والخلق الدب من كرام والخلق النمة من لاد وقبل الخيل الاسم علمه فالنمة
 شفا كسر الريح ثلبي الخيل ووال رطل من كرام ما ريل لعينه واما عونا لاد حتى ركة كانه كالمخلع
 والخلق من اسم الصباغ منه لسا مقلو لاد الصم استر قباية والبيعة اسم شقته وخلق نوع
 العيون والخالق النون خن لاد لاد خن خونا صرع وطلت لاد ولسر اخل لاد واحة لاد لاد
 الله لاصطرنه وند الخديان لاد الاسما الله تعالى من لاد لاد الاملاك ايا لاد اراما من من لاد
 والحنانة الاسم وخن لاد خنا وخننا انما للفقور وفضل امي لاد رخل جاع واجر والخلق خفة وكذا
 خن وخلق خن قال لاد لاد من الخنا لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد
 خن لاد
 والام لاد
 حتى يلع من لاد
 التدي من لاد
 احن لاد
 المذم من لاد
 محي خن خونا وخن لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد
 والخالق لاد
 من لاد
 ورن حن حن جاع وحن خونا وحن خونا وحن خونا وحن خونا وحن خونا وحن خونا وحن خونا وحن خونا
 وحن خونا وحن خونا وحن خونا وحن خونا وحن خونا وحن خونا وحن خونا وحن خونا وحن خونا وحن خونا
 والخالق الربوي لم يسم الا في قولنا تطيرا ولا حزن شفا به هو الاما كحل لاد لاد لاد